

كوئيتي جھوق
داد كاي بالاي نيتتجھادي



جمهورية العراق
المحكمة الاتحادية العليا

عدد: ١١٦/١١٦٤١٢٠٢٠١٢

تشكلت المحكمة الاتحادية العليا بتاريخ ٢٠١٢/١١/٢٦ برئاسة القاضي السيد
محدث العمود وعضوية كل من السادة القضاة فاروق محمد السلي وجعفر ناصر حسين
والكرم طه محمد والكرم احمد باين ومحمد صائب التفتيشي وعيود صالح التميمي
وميفاقول شمشون فين كوريس وحسين ابو كتنن القانونين بالقضاء باسم الشعب
واصدرت قرارها الاتي :

العمير - المدعي - / سمير كريم حمزة - ونقله المحامي علي السعدي .
العمير عليه - المدعي عليه - / وزير الداخلية/ إضافة لوظيفته ومجلسه الرائد الحسوي
تصين علي خلفا .

الوقائع

ادعى المدعي (العمير) أمام محكمة القضاء الإداري انه متسحب بغضون شرطي فلي
وزارة العدل / مقر الوزارة وله خدمة (٨) سنوات بتاريخ ٢٠١١/٩/٢٤ تقاسم بانتهاء
خدمته من قبل المدعي عليه/ إضافة لوظيفته حسب كتابه المرقم بالعدد ١٨١٧٠/٥٠٠١
وان طرده من الوظيفة لا سببه له من القانون . نظم لدى المدعي عليه/ إضافة لوظيفته
بتاريخ ٢٠١١/١٠/٩ وان بيت بالتقدم رغم مضي المدة القانونية . أقام المدعي دعواه
بتاريخ ٢٠١١/١١/١٣ طلباً بحكم باعدته الى الوظيفة . ونتيجة لمرافعة بحضور
الطبية قررت محكمة القضاء الإداري بتاريخ ٢٠١٢/٨/١٥ وبعد الاستشارة
(٢٠١١/٩/٢٢) الحكم برد دعوى المدعي . طعن وكيل العمير (المدعي) بالحكم أمام
المحكمة الاتحادية العليا بموجب لائحته التمييزية المؤرخة ٢٠١٢/٩/٣ طلباً لفسخه
لأسباب الواردة فيها .

التعليق

لدى التعليق والمداولة من المحكمة الاتحادية العليا وجد أن الطعن التمييزي مقدم ضمن
المدة القانونية قرر قبوله شكلاً ولدى حلف النظر على الحكم العمير وجد أنه لما أسند إليه
من أسباب صحيح وموافق للقانون حيث ان موجبات الدعوى تشير الى ان العمير (المدعي)
يطعن بالامر الإداري المرقم (١٨١٧٠/٥٠٠١) المؤرخ في ٢٠١١/٩/٢٤ المتضمن طرده
من الوظيفة كون بقاءه بالخدمة يشكل ضرراً بالمصلحة العامة ، وان سبب طرده هو توصل

كويتي
داد كاي بالاي نيوتيتيدي



جمهورية العراق
المجلس الاتحادي العليا

عدد: ١١٦/التعليق/ميز/٢٠١٢

المفوضة المشغلة لتطبيق المعلومات الواردة عنه كونه كبير المشكل مع المراجعين وغير
مترجم بالترجم الرسمي ويقوم بتجاهد الحراس الذين يعملون معه بالجماعات المسلحة
الخارجية على القاتون وعلى أثر ذلك تم تشكيل لجنة تعاقبية لهذا الغرض بعد ان تم رفع
الأمر الى مكتب وزير الداخلية وتلده الى اللجنة التعاقبية من خلال الاستماع الى إفسادات
الشهود صحة تلك المعلومات والتي تسمى في صحة الوثيقة ، وتمت التوصية بطرده من
الخدمة العسكرية استناداً الى نص المادة (١٥) من قانون عقوبات قوى الأمن الداخلي رقم
(١٤) لسنة ٢٠٠٨ . وحصلت موافقته بالوزارة إضافة لوظيفته على محضر اللجنة التعاقبية
وعلى اثر ذلك صدر الأمر الإداري من المديرية العامة لإدارة الأفراد / قسم نقاد العرائف
بهذا الشأن ، واستناداً للأمر المذكور أصدرت المديرية العامة لخدمة المنشآت العمومية
الأمر الإداري المعطون فيه من قبل المميز (المدعي) المرقم (١٨١٧٠٥٠٠١) فيس
٢٠١١/٩/٢٤ . ومن ملاحظة نص المادة (١٥) من قانون عقوبات قوى الأمن الداخلي
المرقم (١٤) لسنة ٢٠٠٨ نجد أنها نصت على ان (وزير الداخلية وقرار مسبب وبسبب
على توصية مجلس تعاقبي طرد المنسب الذي تلحق تصرفاته ضرراً بمصالح الجهة التي
يعمل فيها أو ارتكب فعلاً يجعل بسببه في الخدمة مضراً بالخدمة العامة ولا يمنع
ذلك من اتخاذ التعاقبات القانونية بطله) وحيث قد تلده بأن المميز (المدعي) ارتكب فعلاً
تجعل بقاءه بالخدمة مضراً بالخدمة العامة ، عليه فإن الأمر المنطوق بطرده هو قرار سليم
مصدوره وفق السبلات القانونية ، وبذلك فإن قرار محضمة القضاء الإداري بصدور دعوى
المميز (المدعي) صحيح وموافق للقانون قرر تصديقه ورد الطعون التمييزية وتحصيل
المميز رسم التمييز وصدر القرار بالافعال في ٢٠١٢/١١/٢٦ .

الرئيس
سعدت المحمود

العضو
فازوق محمد الصافي

العضو
جعفر ناصر حسين

العضو
لكرم طه محمد

العضو
أكرم احمد باهان

العضو
محمد صائب الشايعي

العضو
عبد صالح التميمي

العضو
ميفائيل شمشون كين كوريس

العضو
حسين أبو التمن